

Distr.: General
12 December 2002

مجلس الأمن



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى المشاورات التي عقدها مجلس الأمن يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والمشاورات التي تمت بواسطة الهاتف يومي السبت ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والأحد ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والاجتماع التشاوري الذي عقده المجلس في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ للتداول حول تسليم العراق لإعلانه بموجب الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والقرار الذي اتخذتموه على مسؤوليتكم الشخصية بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن مساء يوم الأحد ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إضافة إلى البيان الذي أدليتم به لأجهزة الإعلام في ساعة متأخرة من ليلة الأحد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تود حكومة الجمهورية العربية السورية الإعراب عما يلي:

أولا - التعبير عن استياء سورية إزاء خرق إجراءات مجلس الأمن التي لا تتيح لرئيس المجلس إصدار بيان على مسؤوليته الشخصية، سيما وأن المشاورات المسبقة أظهرت عدم وجود إجماع على مضمون هذا البيان، وتؤكد سورية بأن هذا الإجراء الخاطئ يجب أن لا يشكل سابقة في عمل المجلس.

ثانيا - لا علم لسورية وهي عضو في مجلس الأمن بطلب لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنوفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة من دول ذات خبرة في مجال تقييم مخاطر الانتشار ومعلومات حساسة أخرى. ولذلك فإن ما ورد في بيان الرئيس تبرير غير مقبول لاستئثار البعض بالإعلان العراقي دون باقي أعضاء المجلس.

ثالثا - إن البيان الذي أصدره رئيس المجلس للصحفيين على مسؤوليته الشخصية بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ يشكل خرقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من منطوق قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢) كما يشكل تمييزا صارخا في

التعامل مع أعضاء المجلس على قدم المساواة سيما وأن سورية هي الدولة الوحيدة العضو في مجلس الأمن المجاورة للعراق والتي تتأثر مباشرة بكل ما يجري له.

رابعا - لقد صوتت سورية إلى جانب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) حرصا منها على وحدة مجلس الأمن والإجماع بين أعضائه الأمر الذي جرى خرقه بإصدار البيان المذكور.

خامسا - تؤكد سورية مجددا بأنها ليست طرفا في هذا البيان الذي أدليت به والذي تعامل بصورة خاطئة مع الإعلان العراقي كما تؤكد بأن حصر توزيع الإعلان العراقي على دول أعضاء معينة لا يعطي الحق لأي طرف منها في استخدام الفقرات ذات الحساسية الخاصة أو التي تتعامل مع خطر الانتشار لأغراض ذاتية بعيدة عن أغراض مجلس الأمن وقراراته، وبأن مجلس الأمن هو الإطار الوحيد المخول بإصدار الأحكام على مدى الالتزام بتنفيذ قراراته.

ترجو حكومة الجمهورية العربية السورية تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميخائيل وهبة

السفير

المندوب الدائم